



PDF

دراسة جدوى اندماج «وربة» مع «الخليج» لانزال جارية.. وإذا لم تتمكن من تحقيق الاستحواذ فستنجه إلى الدمج وخلق كيان جديد

# الغانم: «الرهن العقاري» سيخلق طلباً بـ 20 مليار دينار على التمويلات العقارية



شاهين الغانم

■ «وربة» يعتمز الاستمرار في التركيز على أنواع الاستثمارات المختلفة لتشمل الصكوك وأدوات الدخل الثابت  
■ البنك يسعى للتوسع في منتجات التمويل الاستهلاكي والقروض العقارية.. مع التركيز على سوق الكويت

المتغيرة مقارنة بتمويلات الأفراد التي تتسم بالنسب الثابتة، وهو ما يجعل البنك في وضع متوازن قادر على امتصاص تأثير خفض أسعار الفائدة المتوقع. وفيما يتعلق باندماج «بنك وربة» مع «بنك الخليج»، ذكر الغانم أن دراسة جدوى الاندماج لانزال جارية، لافتاً إلى أن البنك يمتلك حالياً نسبة 32,75% في «بنك الخليج»، والخطة هي الاستحواذ على البنك بالكامل لخلق ثالث أكبر كيان مصرفي من حيث حجم الأصول في السوق الكويتية، وقال إن لم تتمكن من تحقيق الاستحواذ سننجه إلى الدمج وخلق كيان جديد.

وأضاف الغانم أن البنك يعتمز الاستمرار في التركيز على أنواع الاستثمارات المختلفة، والتي تشمل الصكوك وأدوات الدخل الثابت، إضافة إلى توفير منتجات استهلاكية تسهم في زيادة إيرادات الرسوم والعمولات. وأشار الغانم إلى أن البنك في وضع مالي متميز، خاصة متأخرات الديون وتغطيتها، لافتاً إلى أن نسبة متأخرات الديون لا تتجاوز 1,3%، وهي من بين الأدنى في السوق، كما أن نسبة تغطية الديون المتعثرة لدى البنك بلغت 190%.

في محور اهتمامه خلال المرحلة المقبلة مع تركيزه على اقتناص حصة أكبر في السوق الكويتية. وتضاعفت أرباح «بنك وربة» أكثر من 3 مرات خلال الربع الثالث من العام الحالي لتسجل 17,8 مليون دينار، بحسب إفصاح الشركة على موقع البورصة. وقفزت أرباح بنسبة 158% خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام مسجلة 38,5 مليون دينار، وهو ما عزاه الغانم إلى ارتفاع إيرادات التمويل والرسوم والعمولات وزيادة في إيرادات الاستثمار بفضل إستراتيجية البنك التي تركز على هذا الجانب.

قال الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين الغانم إن البنك يسعى للتوسع في منتجات التمويل الاستهلاكي والقروض العقارية، مع التركيز على سوق الكويت، بعد إقرار قوانين الدين العام والمطور العقاري، إضافة إلى قانون الرهن العقاري المرتقب صدوره. وأوضح الغانم في مقابلة مع «الشرق» أمس أن سن هذه القوانين الجديدة سيسهم في تنشيط الاقتصاد، وهو ما سينعكس إيجابياً على أداء البنوك، متوقفاً أن يخلق قانون الرهن العقاري المرتقب طلباً على التمويلات العقارية بما يصل إلى 20 مليار دينار. ويضع البنك التمويل العقاري والاستهلاكي

الموافقات الرقابية للقواعد واللوائح التنظيمية لـ «الصاديق المتداول» وأدوات الدخل الثابت بنهاية العام الحالي

# سوق الشركات الناشئة في «البورصة».. ينطلق ديسمبر المقبل

انه حتى الآن لا توجد أي تغييرات قيد الدراسة على رسوم الإدراج، لكن النقاش يدور حالياً مع الجهة التنظيمية حول رسوم المقاصة والتسوية للتداول، ولا تزال هذه المناقشات جارية. وليس لدينا جدول زمني واضح لتطبيقها، ولكنه نقاش مستمر بين هذه الجهات المعنية. ويسألها خلال المؤتمر عن جاهزية الفنية لصاديق الاستثمار ETFs وأدوات الدخل الثابت، ومتى تتوقع الإطلاق الأول، وكيف يمكن أن تصبح خدمة البيانات والمعلومات محركاً متكرراً للإيرادات خلال الـ 12 إلى 18 شهراً المقبلة، قالت: ستعتمد مساهمة خدمات البيانات والمعلومات بشكل كبير على قرار مديري صناديق الاستثمار المتداوله ETFs بترخيص مؤشرات بورصة الكويت ومنتجاتها واستخدامها.

عدد الحسابات النشطة في السوق بنحو 77% لتصل إلى إجمالي 39,62 ألف حساب نشط وكان المستثمرون آلاف حساب بنحو 16 ألف حساب نشط بنهاية الربع الثالث من عام 2025. وأوضحت أنه تم إلغاء إدراج 3 شركات في البورصة منذ بداية العام، افتتان منها بسبب عدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية، مشيرة إلى ان البورصة تضم حالياً 140 شركة، إضافة إلى شركتين أخريين قيد الإدراج، إحداهما هي الشركة العملية للطاقة، التي حصلت بالفعل على الموافقة التنظيمية، بينما تنتظر الأخرى القرار، ومن المتوقع إدراج كلتا الشركتين في السوق الأول.



عمق السوق، إضافة إلى ذلك قمنا مؤخراً بتعميد ساعات التداول لدينا لمدة 30 دقيقة، وعدلنا إجراءات إدخال أوامر المزاخ الختامي وإدارتها. وأشارت إلى أن تحسن أداء مؤشرات السوق والكاسب الالافته، أدى إلى ارتفاع

في الربع الثالث من العام الحالي، أن الحصول على الموافقات الرقابية اللازمة للقواعد واللوائح التنظيمية لصاديق الاستثمار المتداوله ETFs وأدوات الدخل الثابت قد يكون بنهاية العام الحالي، مشيرة إلى أنه تم الانتهاء من تجهيز البنية التحتية اللازمة للإطلاق، وذلك بعد أن بدأ الطرف المقابل المركزي CCP العمل في 13 يوليو الماضي. ولفتت إلى أن الإطلاق الناجح للطرف المقابل المركزي يمثل خطوة رئيسية نحو تعزيز البنية التحتية لسوق رأس المال الكويتي، وبناء على هذا الإنجاز دخل الآن المرحلة الرابعة من برنامج تطوير السوق، والذي سيوسع نطاق عروض منتجاتنا من خلال طرح المشتقات الموحدة، والتي تشمل الخيارات والعقود الأجلة، وخلق فرص جديدة للمستثمرين، وتعزيز

شريف حمدي  
قالت رئيسة قطاع الأسواق في بورصة الكويت نورة عبدالكريم إن هناك استفسارات ومناقشات مع الشركات العائلية والمتوسطة لتستكشف خيارات الإدراج في السوق الرئيسي، وفي الوقت نفسه اتجهت العديد من هذه المحادثات نحو سوق الشركات الناشئة، المقرر إطلاقه في ديسمبر المقبل، شريطة أن يجتاز المشاركون في السوق الاختبارات، ولفتت إلى أنه بينما أثارت التغييرات التنظيمية اهتماماً متجدداً لإدراجات واضحة، إلا أننا لم نشهد بعد ترجمة مؤكدة، ولكن الحوار بشأن خطط الإدراج قد تعزز بشكل واضح. وأضافت عبدالكريم، في كلمة لها خلال مؤتمر المحللين لأداء البورصة

حدثت حالات تمثيلها لعقد الجمعيات بإدارة مركز الكويت للأعمال

# «التجارة» مديراً لعموميات شركات «المسؤولية المحدودة» و«الشخص الواحد».. في حالتين

بناء على طلب من أحد الشركاء أو مجموعة شركاء يملكون ما لا يقل عن 51% من رأس المال، في حال الرغبة في عزل المدير أو تعديل بنود عقد التأسيس. وتتعقد فسي حال كان مدير الشركة ممنوعاً عن الدعوة أو في حال فقدان النصاب في الاجتماع الأول، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً بحضور شركاء يملكون أكثر من 51% من رأس المال، ويصدر القرار بموافقة 75% من رأس المال. وفي حال لم يكتمل النصاب تؤجل الجمعية خلال 10 أيام، ويصدر القرار بموافقة 51% من رأس المال (وفق المادة 116 من قانون الشركات، والمادة 106 من اللائحة التنفيذية لسنة 2024).

شركاء يملكون ما لا يقل عن 10% من رأس المال، وذلك في حال امتناع مدير الشركة عن توجيه الدعوة، وتعقد في حال فقدان النصاب في الاجتماع الأول بحضور أكثر من نصف رأس المال، ويصدر القرار بأغلبية الحاضرين. أما في حال لم يكتمل النصاب، تؤجل الجمعية إلى موعد ثانٍ يتعلق بإجراءات عقد الجمعيات العمومية المشار إليها وفق طبيعتها، فقد جاءت على النحو التالي:  
1 - الجمعية العمومية العادية بتفعيل الوزارة لتعديل بند الإدارة؛  
2 - الجمعية العمومية غير العادية بتفعيل الوزارة لتعديل بند الإدارة؛  
تتعقد الجمعية غير العادية

5 - يتم الاتفاق على ميعاد إعلان الجمعية العمومية على الأقل قبل أسبوعين من موعدها، على أن يفصل بين الدعوتين الأولى والثانية 7 أيام عمل.  
6 - في حال لم يكتمل النصاب تؤجل الجمعية إلى اجتماع ثانٍ يتعدى 10 أيام من تاريخ الاجتماع الأول.  
3 أنواع الجمعيات العمومية العادية أو فيما يتعلق بإجراءات عقد الجمعيات العمومية المشار إليها وفق طبيعتها، فقد جاءت على النحو التالي:  
1 - الجمعية العمومية العادية بتفعيل الوزارة لتعديل بند الإدارة؛  
2 - الجمعية العمومية غير العادية بتفعيل الوزارة لتعديل بند الإدارة؛  
تتعقد الجمعية غير العادية

عدم وجود مدير بديل. ب- إذا كان المدير المتوفى شريكاً ومديراً، فلا يجوز عقد الجمعية العمومية إلا بعد دخول الورثة كشركاء رسميين في عقد الشركة، كما يجب تقديم بيانات الورثة في النظام الإلكتروني ليتم عقد الجمعية بعد إتمام التعديل، وفي حال وجود ورثة قصر يتم إرفاق إسهاد الورثة وحصر الورثة.  
كما اشترطت «التجارة» كذلك تقديم طلب دخول الورثة كشركاء (إذا كان المدير المتوفى شريكاً، وفق المادة 101 من القانون والمادة 61 من اللائحة التنفيذية)، مرفقاً بصورة من عقد التأسيس وأي عقود تعديل والإعلانات.

الأعمال المطلوب» (وفق المادة 65 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016).  
2 - أن يملك مقدمو الطلب ما لا يقل عن 51% من رأس المال في الجمعيات العادية، وما لا يقل عن 10% في الجمعيات غير العادية، المطلوبة.  
3 - إرفاق جميع المستندات المطلوبة.  
4 - إرفاق صورة من عقد التأسيس وأي عقود تعديل وأحدث التعيينات اللاحقة. ثانياً: في حال وفاة مدير الشركة، وتنقسم هذه الحالة إلى حالتين: أ - إذا كان المدير المتوفى هو مديراً فقط (وليس شريكاً)، فيتم تقديم الطلب مباشرة لعقد الجمعية العمومية بعد إرفاق شهادة الوفاة وإثبات

طارق عرابي  
أصدرت وزارة التجارة والصناعة تعليمات جديدة تتعلق بعقد الجمعيات العمومية لبعض الصالات الخاصة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد فيما لا يتعارض مع طبيعتها، حيث حددت تلك الحالات برفض مدير الشركة عقد جمعيتها العمومية، أو في حالة وفاة المدير، حيث نصت الإجراءات الجديدة على أنه تقوم «التجارة» بعقد الجمعية العمومية بنفسها وفق عدد من الإجراءات التي حددها القانون بهذا الشأن.  
وحددت «التجارة» الحالات

مدفوعاً بتحفيز نشاط بيع العملات لدى الشركات الخاضعة لـ «المركزي»

# إغلاق مكاتب «الصرافيين» يرفع أرباح شركات الصرافة بمستويات قياسية



الطلب على خدمات التحويل وتبديل العملات، ما رفع من متوسط الإيرادات التشغيلية والعائد على حقوق المساهمين داخل القطاع. وبينما كانت المؤسسات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة سابقاً تعتمد على أسعار صرف تنافسية لجذب المتعاملين، أدى إغلاق عدد منها إلى تحول السيولة نحو الشركات المرخصة من بنك الكويت المركزي، وهو ما انعكس في زيادة أحجام العمليات اليومية وتضخم الإيرادات من بيع العملات الأجنبية، لتسجل بذلك شركات الصرافة مستويات ربحية قياسية، على الرغم من ارتفاع المصروفات التشغيلية والإدارية بصورة موهمة.  
أما المحرك الأساسي لهذا النمو فتمثل في الارتفاع الكبير في إيرادات بيع العملات التي قفزت بنسبة 44,54% بما قيمته 18,7 مليون دينار، لتمتلك الإيرادات القياسية من تغطية الزيادة في التكاليف التشغيلية وتحافظ على زخم الربحية داخل القطاع. ولجهة الإيرادات، فقد شهدت قيمتها الصافية ارتفاعاً بنسبة 23,5% بما قيمته 13,4 مليون دينار، لتصل إلى 70,4 مليون دينار خلال أول 9 أشهر من العام الحالي، مقابل 57,02 مليون دينار عن الفترة ذاتها من 2024. وتتوزع إيرادات شركات الصرافة على 3 أنواع، وتأتي الزيادة في الإيرادات بشكل مباشر من ارتفاع إيرادات بيع العملات التي شهدت قفزة بنسبة 44,54% بما قيمته 18,7 مليون دينار لتصل إلى 60,7 مليون دينار خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر 2025 مقارنة بـ 41,9 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من 2024. وشهدت أوجه الإيرادات الأخرى في ميزانية شركات

الصرافة تراجعاً، إذ انخفضت الإيرادات من الفوائد البنكية بنسبة 17,4% بما قيمته 54,7 ألف دينار لتصل إلى 684,3 ألف دينار بنهاية أول 9 أشهر من العام الحالي، مقارنة بـ 739 ألف دينار بنهاية الفترة ذاتها من 2024. وتراجعت الإيرادات الأخرى بنسبة 36,7% بما قيمته 5,24 ملايين دينار لتصل إلى 9,04 ملايين دينار بنهاية الأشهر الـ 9 الأولى من 2025 مقارنة بـ 14,29 مليون دينار عن الفترة ذاتها من 2024. ولجهة المصروفات، فقد شهد صافي المصروفات ارتفاعاً بنسبة 55,56% بما قيمته 8,4 ملايين دينار لتصل إلى 23,54 مليون دينار بنهاية أول 9 أشهر من 2024 مقارنة بـ 15,13 مليون دينار عن الفترة ذاتها من 2024. وتتوزع مصروفات شركات الصرافة على مصروفات إدارية ومصرفية والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 12% بما قيمته 4 ملايين دينار لتصل إلى 37,9 مليون دينار بنهاية أول 9 أشهر من العام الحالي، مقابل 33,88 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من 2024. وارتفعت المصروفات على جانب الفوائد البنكية بنسبة 36,6% بما قيمته 297,5 ألف دينار لتسجل إلى 1,11 مليون دينار خلال أول 9 أشهر من 2025 مقارنة مع 812,7 ألف دينار عن الفترة ذاتها من 2024. وزادت مصصمات شركات الصرافة خلال أول 9 أشهر من العام الحالي بنسبة 8,45% بما قيمته 545,3 ألف دينار لتصل إلى 815,4 ألف دينار بنهاية أول 9 أشهر من العام مقارنة مع 738,7 ألف دينار عن الفترة ذاتها من 2024.

على إرباحهم  
قفز صافي أرباح شركات الصرافة بنسبة 55,6% بما يعادل 8,4 ملايين دينار خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2025، ليبلغ نحو 23,5 مليون دينار مقارنة بـ 15,13 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2024، وذلك رغم تراجع عدد الشركات العاملة في السوق والخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من 32 شركة في نهاية سبتمبر 2024 إلى 30 شركة في نهاية سبتمبر 2025. ويظهر هذا الأداء اللافت قدرة القطاع على تحقيق نمو ربحي مزبوح في ظل بيئة تنظيمية أكثر صرامة، ما يعكس نجاح شركات الصرافة الكبرى في إعادة هيكلة عملياتها التشغيلية وتكثيف تركيزها على الأنشطة ذات العائد الأعلى، إلى جانب تحسن هوامش الربح الناتج عن زيادة أحجام التداول اليومي بالعملات الأجنبية. ويعزى هذا الارتفاع إلى الإصلاحات التنظيمية الجوهرية التي شهدتها السوق خلال عامي 2024 و2025، وأبرزها نقل الإشراف والرقابة على مؤسسات الصرافة من وزارة التجارة والصناعة إلى بنك الكويت المركزي بموجب قرار رسمي، إلى جانب صدور القرار الوزاري رقم (233) لسنة 2024 الذي نظم عمل شركات الصرافة وفق معايير رأس المال والرقابة المعتمدة لدى «المركزي»، وقرار بمهل لتوفير الأوضاع حتى 31 مارس 2025. وأعاد هذا التحول الرقابي رسم ملامح المنافسة في سوق الصرافة، إذ خرجت مؤسسات صغيرة لم تستطع مجاراة متطلبات الامتثال الجديدة، في حين استحوذت الشركات النظامية الكبرى على حصة أكبر

الطلب على خدمات التحويل وتبديل العملات، ما رفع من متوسط الإيرادات التشغيلية والعائد على حقوق المساهمين داخل القطاع. وبينما كانت المؤسسات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة سابقاً تعتمد على أسعار صرف تنافسية لجذب المتعاملين، أدى إغلاق عدد منها إلى تحول السيولة نحو الشركات المرخصة من بنك الكويت المركزي، وهو ما انعكس في زيادة أحجام العمليات اليومية وتضخم الإيرادات من بيع العملات الأجنبية، لتسجل بذلك شركات الصرافة مستويات ربحية قياسية، على الرغم من ارتفاع المصروفات التشغيلية والإدارية بصورة موهمة.  
أما المحرك الأساسي لهذا النمو فتمثل في الارتفاع الكبير في إيرادات بيع العملات التي قفزت بنسبة 44,54% بما قيمته 18,7 مليون دينار، لتمتلك الإيرادات القياسية من تغطية الزيادة في التكاليف التشغيلية وتحافظ على زخم الربحية داخل القطاع. ولجهة الإيرادات، فقد شهدت قيمتها الصافية ارتفاعاً بنسبة 23,5% بما قيمته 13,4 مليون دينار، لتصل إلى 70,4 مليون دينار خلال أول 9 أشهر من العام الحالي، مقابل 57,02 مليون دينار عن الفترة ذاتها من 2024. وتتوزع إيرادات شركات الصرافة على 3 أنواع، وتأتي الزيادة في الإيرادات بشكل مباشر من ارتفاع إيرادات بيع العملات التي شهدت قفزة بنسبة 44,54% بما قيمته 18,7 مليون دينار لتصل إلى 60,7 مليون دينار خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر 2025 مقارنة بـ 41,9 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من 2024. وشهدت أوجه الإيرادات الأخرى في ميزانية شركات